

تركيا ثاني دولة تعترف بملك نجد والحجاز في ١٩٢٦م

تاريخ العلاقات السعودية - التركية



كانت تركيا ثاني دولة - بعد الاتحاد السوفيتي (السابق) - تعترف بإعلان الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود نفسه بأنه «ملك نجد والحجاز وملحقاته»؛ وذلك في ٨ يناير ١٩٢٦م بعد ضمه للحجاز مما اعتبر تمهيداً بقرب الإعلان الرسمي بقيام المملكة العربية السعودية. وبعد إعلان توحيد المملكة العربية السعودية في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٣م وطوال عهد أتاتورك حافظت العلاقات السعودية - التركية على مستويات جيدة؛ وكدليل على خصوصية العلاقات آنذاك فقد كانت زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز المكلف بالشؤون الخارجية - آنذاك - بمثابة أول زيارة لمسؤول عربي يزور العاصمة التركية في العام ١٩٢٨م. وفي صيف عام ١٩٣٢م قام الأمير فيصل ابن عبدالعزيز بزيارته الثانية لتركيا حيث التقى بالرئيس التركي أتاتورك.

عبدالله بن هاجس الشمري

عضو جمعية العلوم السياسية
وخبير في الشؤون التركية

أدى نجاح الثورة الإيرانية إلى زيادة التقارب في العلاقات السعودية- التركية

مثلت زيارة الملك فيصل الرسمية للجمهورية التركية- التي جاءت بناءً على دعوة من الرئيس جودت صوناي في الفترة من ٢٩ أغسطس حتى ٤ سبتمبر ١٩٦٦م إلى تركيا عام ١٩٦٦م- نقطة تحوّل في تاريخ العلاقات السعودية- التركية، لأنها كانت أول زيارة لملك سعودي لتركيا، وكانت فرصة لتوثيق عرى الإخاء والود بين المملكة وتركيا، وإيماناً بترابط المصالح وتشابه القيم الروحية والثقافية والتاريخية التي تربط بين البلدين والشعبين التركي والسعودي. وقد أكد الملك فيصل في خطابه أهمية الزيارة قائلاً: (إننا لا نقصد من وراء دعوتنا لإخواننا المسلمين مكاسب ولا مطامع ولا غايات وإنما كل ما نريده أن تكون هناك روابط أخوية متينة بين الشعوب الإسلامية ليتفاهموا ويتعاونوا فيما بينهم ويحلوا مشاكلهم فيما بينهم وبينوا مستقبلهم على أساس راسخ ومتين). أما الرئيس التركي فقال: (يطيب لي وأنا أتحدث عن أواصر الأخوة المتينة القائمة بين بلدينا أن أشير إلى مالها من مزايا عظيمة، سواء من حيث زيادة رفاه منطقتنا، أو من حيث سعادة ورفاه شعوب العالم أجمع).

وجدير بالذكر أن الحكومة التركية التي سرت كثيراً بزيارة الملك فيصل قد أضفت على هذه الزيارة طابعاً تاريخياً، فأصدرت طوابع بريدية تحمل صورة الملك فيصل في العام ١٩٦٦م دليلاً على أهمية ذكرى تلك الزيارة التاريخية إلى تركيا.

وفي يناير ١٩٦٨م قام الرئيس التركي جودت صوناي يرافقه وفد كبير، منهم وزير الخارجية إحسان صبري بأول زيارة تاريخية لرئيس تركي للمملكة.

وفي الستينيات أدى وقوف المملكة إلى جانب الطائفة القبرصية التركية، وتقديم المساعدات لتركيا، وللقطاع التركي في قبرص- الذي تزامن مع معارضة أمريكية وأوروبية وتهديد سوفيتي





التجاري، وتكثفت الزيارات السياسية بشكل ملحوظ، وشهد العام ١٩٨٤م زيارة وزير الدفاع التركي للمملكة، وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع اتفاقية دفاعية، وبدء صناعة مشتركة برأسمال سعودي وخبرة تركية.

العلاقات اليوم

تكمُن أهمية العلاقات السعودية- التركية في الاعتبارات الدينية والتاريخية والمصير المشترك، وتدعم ذلك قوة اقتصاد البلدين باعتبارهما ضمن مجموعة الدول العشرين، ودورهما السياسي المؤثر في إدارة التوازنات الإقليمية وشبكة العلاقات التي يقيمونها على المستويين الإقليمي والدولي، ولأن أولوية البلدين هي الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار وخاصة في الشرق الأوسط.

وقد اكتسبت العلاقات في العقد الأخير زخماً كبيراً نتج عنه مستوى ممتاز من التوافق والتناغم في سياستهما الخارجية، وعزز ذلك وجود ثقة متبادلة بين قيادتي الدولتين، مما تمخض عنها تزايد التعاون والتنسيق في تناول القضايا الإقليمية والإسهام في الجهود الدبلوماسية

وكدليل على تطور العلاقات الثنائية، فقد تم عقد أول اتفاقية ثقافية بين البلدين في مايو ١٩٧٤م، وكانت للاتفاقية آثار عديدة على جميع المجالات الثقافية، تلا ذلك في العام نفسه توقيع أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري، وانبثقت عنها اللجنة السعودية التركية المشتركة..

أدى نجاح الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩م واعتماد قادتها مبدأ (تصدير الثورة الإيرانية) في السياسة الخارجية إلى زيادة التقارب في العلاقات السعودية- التركية، كما اعتبر البلدان دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م تهديداً للأمن الوطني للدولتين، مما جعل مواقفهما تجاه الغزو تتطابق، كما أدت الحرب العراقية- الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠م إلى تكاثف المصالح بين المملكة وتركيا.

وفي فترة تولي تورغوت أوزال رئاسة الوزراء من نوفمبر ١٩٨٢م حتى نوفمبر ١٩٨٩م حيث انتخب رئيساً للجمهورية التركية تطورت العلاقات السعودية- التركية؛ وشهدت العلاقات طفرة في كل الاتجاهات، وزاد فيها التبادل

ضد تركيا- إلى ترك أثر عميق في الرأي العام التركي، ونتيجة لذلك اتجهت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع المملكة، وساهمت في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي، واستضافت- ولأول مرة- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في إسطنبول عام ١٩٧٥م، وجنت تركيا عدة مكاسب من تحسن العلاقات مع المملكة، ومن عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث وجد الدبلوماسيون الأتراك فيه منبراً يتيح لهم الاتصال المباشر مع نظرائهم من البلدان الإسلامية والعربية، وبدأت مرحلة جديدة جيدة من العلاقات.

**تكمُن أهمية العلاقات
السعودية- التركية
في الاعتبارات الدينية
والتاريخية والمصير
المشترك**

وكذلك دينية وثقافية وروحية مع المملكة؛ بحكم أنها مركز العالم الإسلامي الروحي، كما تطابقت المواقف السعودية والتركية تجاه الأحداث في ناغورنو-كرا باخ والبوسنة والشيشان.

وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م انعكاسات مباشرة على أمن الشرق الأوسط بشكل خاص، وكانت لها تداعيات قاسية على العالم، وساهمت في جعل الحسابات الإستراتيجية غاية في الصعوبة والتعقيد، وتعرض النظام الدولي إلى بروز واقع جديد بعد التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان واحتلال العراق، كما تلا ذلك حضور عسكري ومدني كبير في المنطقة، مما أجبر كثيراً من الدول على إعادة

المصالح السياسية الثنائية وطبيعة العلاقات الدولية آنذاك اعتماداً على العامل الأيديولوجي، خاصة أن البلدين كانا يتمتعان بصداقة قوية مع الولايات المتحدة، وكانت مصالحهما تتطلب العمل سوياً لمواجهة خطر المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي (السابق) ولذلك ورغم حالات التذبذب فقد حافظت العلاقات السعودية-التركية على مستويات جيدة من التناغم في السياسة الخارجية، وخاصة تجاه الأزمة القبرصية، والثورة الإيرانية، ورفض الاحتلال السوفيتي لأفغانستان. وجاء الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، ومن ثم إخراجهم بالقوة من قبل قوات التحالف بعد أن مثل تهديداً حقيقياً لأمن البلدين، وأدى شبح ظهور كيان كردي في شمال العراق إلى زيادة الاهتمام التركي بالجوار العربي، ومن جهة أخرى أدت الظروف التي طرأت على النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات، لتنعكس إيجابياً على العلاقات السعودية-التركية، لأن جميع هذه الجمهوريات لها روابط تاريخية وعرقية ولغوية مع تركيا،

الرامية للمساعدة في دعم القضية الفلسطينية، ورفض الاستيطان الإسرائيلي، وتعزيز الاستقرار في العراق ولبنان واليمن وأفغانستان والسودان..

كما تتعاون المملكة وتركيا فيما يخص القضايا الدولية عبر الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي حيث تعد آلية التشاور الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي الأولى من نوعها التي تقرها دول المجلس مع دولة خارجية، وكل هذا جاء نتيجة توفر إرادة مشتركة لدى النخبة السياسية في البلدين لتوسيع هذه العلاقات وتطويرها في شتى المجالات وصولاً إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية

تلاقى المصالح الجيوستراتيجية

بالمفهوم الواسع

قامت المملكة على أساس أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الأول، وقامت تركيا على أساس علماني، مما أدى إلى وجود شكوك متبادلة في مرحلة تجاوزت أربعة عقود مرت فيها العلاقات الثنائية بمرحلة برود لكن ذلك لم يمنع أن تتقدم

تطابقت دعوة الملك
عبدالله إلى الحوار بين
الأديان مع وجهة النظر
التركية بهذا الشأن



العدالة والتنمية أكثرية برلمانية، وظهرت في تركيا نخبة سياسية جديدة تفهم منطقة الشرق الأوسط بصورة أكبر من سابقتها بعيداً عن أي تشدد قومي، مما كان له أهمية كبيرة للمملكة. وساعدت الخلفية الإسلامية الجيدة لمعظم كوادر وقيادات الحزب لتؤكد أن تحرك تركيا تجاه جيرانها العرب خيار إستراتيجي وليس تكتيكياً، وتلا هذه التطورات الداخلية التركية الهامة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، ثم العراق وسقوط نظام الرئيس صدام، وتزايد نفوذ إيران في العراق وزيادة المخاطر على البلدين، مما جعل الفهم الواضح للتحديات والتهديدات التي تحيط بالبلدين توحيد وتصلب الإرادة وتذلل أي عقبات تحول دون العلاقات الاستراتيجية.

وعلى الجانب المحلي السعودي مثل وصول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله للحكم في أغسطس ٢٠٠٥م فرصة إضافية لتحسين العلاقات بسبب شخصيته الكارزمية وتطلعه لصف الصفوف والعمل لتحقيق مصالح الأمة، والدفاع عنها خاصة الفلسطينية حيث عبرت مبادرة السلام العربية عن إرادة مخلصه وجادة نحو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل لأزمة الشرق الأوسط على أسس الشرعية الدولية، وتطابقت دعوة الملك عبدالله إلى الحوار بين الأديان مع وجهة النظر التركية بهذا الشأن..

كما مثلت زيارة الملك عبدالله لتركيا خلال شهر أغسطس ٢٠٠٦م نقلة استراتيجية في تاريخ العلاقات، وجاءت نتائج الزيارة مشجعة بما يعزز أهداف البلدين في تكوين شراكة اقتصادية، وتحالفات استثمارية مبنية على رؤى ومصالح متبادلة ومشاركة. فعلاوة على مذكرة التفاهم السياسية تم التوقيع على خمس اتفاقيات ثنائية تعبر عن المرحلة الجديدة في علاقات البلدين، وتدعم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

ثم كانت زيارة خادم الحرمين الشريفين الثانية لأنقرة في ٩ نوفمبر ٢٠٠٧م؛ وذلك لتهنئته الرئيس التركي عبدالله غول بانتخابه رئيساً للجمهورية التركية، وكذلك بحث العلاقات الثنائية معه ومع رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان لتعطي للعلاقات الثنائية تميزاً وخصوصية وحميمية أكثر.



تقييم سياستها الخارجية وعلاقاتها الثنائية، وساهمت الأحداث في تغيير وتعديل في سياسات المملكة وتوجهاتها الخارجية ووعيتها لأهمية فتح قنوات خارج نطاق علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت المملكة بانتهاج سياسة جديدة تسعى لتنويع العلاقات مع دول العالم مثل الصين، روسيا، الهند. وحظيت تركيا باهتمام أكبر كونها دولة إسلامية، وتمثل نموذجاً إسلامياً صاعداً..

بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م ضمن حزب

يمكن القول إن الإسلام أصبح يمثل مكوناً فكرياً مهماً لكلا النظامين الحاكمين السعودي والتركي



وجاء اختيار الجمهورية التركية أول ضيف شرف في تاريخ المهرجان الوطني للتراث والثقافة في الجندرية في مارس ٢٠٠٨ م دليلاً جديداً على مرحلة متطورة من العلاقات الخاصة بين البلدين والهادفة إلى تعزيز العلاقات بين الشعبين السعودي والتركي وزيادة انفتاحهما على بعضهما على بعض بعيداً عن حساسيات الماضي، وهو الأمر الذي لا يتم إلا من خلال قنوات الاتصال الثقافي والإعلامي وتكثيفها على أوسع نطاق لمنع سوء الفهم أو الجفاء، كون الحلقة المفقودة في العلاقات الثقافية السعودية- التركية كانت محدودية التواصل ما بين النخب الثقافية والاجتماعية وقادة الرأي العام؛ وتجسد ذلك في قلة عدد الزيارات المتبادلة على المستوى النخبوي، وبالتالي فإن تحقيق زيادة التقارب السعودي- التركي يتم ببدء تعاون بناء وذي أبعاد استراتيجية بين قطاعات المثقفين ورجال الإعلام والأكاديميين السعوديين والأتراك على وجه الخصوص.

تلاقى الرؤى الفكرية والأيدولوجية في أهمية تعزيز العمل الإسلامي

يمكن القول إن الإسلام أصبح يمثل مكوناً فكرياً مهماً لكلا النظامين الحاكمين، وهو بالنسبة للسعودية متغير ثابت ومتغير جديد في السياسة التركية. فالنهج الإسلامي يمثل مفهوماً شاملاً يحكم السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، وهي تعتمد الإسلام عقيدة ومنهجاً، الأمر الذي جعل البعد الإسلامي ركناً راسخاً في السياسة الخارجية السعودية.

وما حدث لتركيا هو أن أصبح الإسلام متغيراً جديداً، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية، كون الرؤية تؤكد أن إعادة انتماء تركيا لهويتها الإسلامية لا يتعارض مع هويتها الوطنية، كما أنه يمكن الجمع بنجاح ما بين فضيلة الحضارة الإسلامية وعقلانية وتطور الغرب، وهذا يفسر تنامي التقارب والتغير الأخير نحو السعودية وهذا أمر مرحب به.

ولعل مما زاد التقارب السعودي والعربي- التركي هو قناعه النخب التركية أن العوامل الدينية والخلفيات التاريخية هي الأكثر حسماً من العوامل الاقتصادية والسياسية في تحديد



الحكومة التركية في اليوم التالي قطع الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي؛ وجاءت الموافقة الأوروبية في مايو ٢٠٠٤ م على ضم قبرص، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، التشيك، لاتفيا، ليتوانيا، وأستونيا، مالطا، وفي يناير ٢٠٠٧ م على قبول رومانيا، بلغاريا مما يؤكد أن العوامل الدينية والحضارية والخلفيات التاريخية هي الأكثر حسماً من العوامل السياسية والاقتصادية في تحديد موقف دول المجموعة الأوروبية من طلب تركيا الحصول على عضوية كاملة بالاتحاد

موقف دول المجموعة الأوروبية من طلب تركيا الحصول على عضوية كاملة بالاتحاد الأوروبي. فرغم أن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي بدأت في نوفمبر ١٩٦٣ م بعد اتفاقيه أنقرة للوحدة الجمركية مع الاتحاد ومحاولاتها الالتزام بضوابط قمة كوبنهاجن ١٩٩٣ م فإن استبعادها في ١٣ ديسمبر ١٩٩٧ م من قائمة الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي دفع رئيس الوزراء آنذاك (مسعود يلماز) إلى اتهام الاتحاد الأوروبي بأنه يتحول إلى (ناد مسيحي)، وقررت

الأوروبي ولذا يتضح تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للبلدين، وهما يحاولان تقديم نموذجين للإسلام المعتدل، كما عزز هذا التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد كان انتخاب الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي في يناير ٢٠٠٥م دليلاً جديداً على توجه تركيا الواضح نحو جذورها الإسلامية.

تنامي العلاقات الاقتصادية

تم التوقيع أثناء زيارة الملك عبدالله

لأنقرة في أغسطس ٢٠٠٦م على اتفاقيتين حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار والأخرى حول تجنب الازدواج الضريبي، وزاد حجم التجارة بين البلدين من ٣,٢ مليارات دولار عام ٢٠٠٦م إلى ٥,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٨م، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات المتبادلة حجم الاستثمارات المشتركة، ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي (٥) مليارات دولار في عام ٢٠٠٩م، كما يوجد في المملكة أكثر

من (١٢٠) ألف عامل تركي، وتضاعف عدد السياح السعوديين إلى تركيا عام ٢٠٠٨م بنسبة الضعف ليتجاوز الـ (٧٠) ألف سائح، وتجاوز عدد المعتمرين الأتراك في العام ٢٠١٠م ٧٠٠ ألف معتمر و٨٠ ألف حاج. وما زالت العلاقات الاقتصادية دون مستوى الطموح، وهناك كثير من العقبات والتي ما زالت محل التفاوض، والآمال معقودة على أن يصل حجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار خلال السنوات القادمة.

أعطى دفعة قوية لزيادة التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة منتدى الاستثمار السعودي - التركي..

أكد أول منتدى للعلاقات السعودية - التركية الذي عقد يومي ١٠ و١١ يناير ٢٠١١م في العاصمة السعودية الرياض قوة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، خصوصاً بعد أن شهدت تلك العلاقات نشاطاً كبيراً في شتى المجالات، يدعم ذلك الصلات الثقافية والتاريخية بين البلدين ومصالحتهما في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار بالمنطقة.

بحث المنتدى عدة مواضيع في قطاع المصارف والمال مثل: التجارة والصناعة والزراعة والبنية التحتية والعقارات، وركز على تفعيل التعاون الثنائي في عدد من المجالات، إضافة إلى الاستثمار في المشاريع الزراعية والسياحية والتجارية والصناعية. وقد شكّل منتدى الاستثمار السعودي - التركي ٢٠١١م والمعرض المصاحب له، فرصة

مثالية للنظر في مجالات التعاون الجديدة، وإقامة شبكة متميزة للمشاريع المشتركة بينهما، حيث زاد حجم التجارة مؤخراً بين البلدين إلى نحو عشرة مليارات دولار، كما زاد عدد السائحين السعوديين في تركيا بصورة مستمرة، في الوقت الذي يزور فيه عشرات الآلاف من الأتراك السعودية سنوياً للحج، كما يعيش ويعمل في السعودية قرابة ١٠٠ ألف مواطن تركي.



تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية..

ساهمت الأحداث الإرهابية التي وقعت في المملكة عام ٢٠٠٣م في حدوث تقارب بين البلدين، خاصة على مستوى التعاون الأمني والاستخباري حيث توافقت رؤية البلدين تجاه مواجهة الإرهاب الدولي والإقليمي، وظهر ذلك من حجم المشاركة التركية في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض فبراير ٢٠٠٥م، كما يتعاون البلدان بشكل فعال في مجال مكافحة المخدرات.

وفي المجال العسكري تتطور العلاقات بشكل فعال، خاصة فيما يخص الصناعات العسكرية؛ وفي مايو ٢٠١٠م وقعت اتفاقية في مجال التدريب والعلوم العسكرية، وهناك زيارة مرتقبة لوزير الدفاع التركي في مارس ٢٠١١م لتوقيع اتفاقيات جديدة في مجال التعاون العسكري.

رؤية مستقبلية

١- تمثل الظروف المحلية في المملكة وتركيا، وكذلك الإقليمية والدولية فرصة تاريخية لتحقيق مصالحهما في الظروف

وتتعاون تركيا والسعودية فيما يخص المنتديات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، كما تعد آلية التشاور الإستراتيجي بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي الأولى من نوعها التي يقرها المجلس مع دولة خارجية.

وقد ترأس الوفد التركي في المنتدى البروفيسور بولند أراس مدير مركز الأبحاث الإستراتيجية بوزارة الخارجية التركية وعضو مركز الأبحاث الاستراتيجية (سام).

وشدد الدكتور نزار بن عبيد مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية في كلمة افتتح بها المنتدى، الذي نظمه معهد الدراسات الدبلوماسية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في وزارة الخارجية على قوة العلاقات بين البلدين اللذين تربطهما علاقة أخوة ودين، موضحاً أن التواصل بين البلدين أسهم في تماثل في مواقفهما تجاه كثير من القضايا الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع في العراق ومحاربة الإرهاب والتطرف وإدانته.

واعتبر مدني هذا المنتدى أداة فاعلة لدعم واستمرار الحوار والتنسيق بين البلدين، والعمل على وضع تصورات للكيفية التي يمكن بواسطتها تطوير العلاقات وتعزيزها بين البلدين، سواء من خلال المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية.

من جانبه، أشار الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف خلال كلمته في الافتتاح إلى عمق العلاقات بين المملكة وتركيا،

الحالية وقيادة العالم الإسلامي في ظل التوافق في الرؤية المستقبلية والأهداف المشتركة للدولتين، ووفق المنظور الإستراتيجي لهما فإنها تساعد على تحقيق جزء من حلم الاستقرار في المنطقة.

٢- هناك حاجة ملحة لبناء علاقات ذات أبعاد إستراتيجية تخدم النهج الجديد للسياستين الخارجيتين السعودية والتركية، وتسهم في بناء علاقات دولية ناجحة ويدعم ذلك تطابق وجهتي النظر بين البلدين في مجمل القضايا على الساحة العربية والإسلامية والدولية، وبخاصة ما يتعلق منها بمكافحة الإرهاب والدعوة لحوار الحضارات واحترام العقيدة، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٣- السياسة الإيرانية الحالية، المتمثلة في تقوية سيطرتها في العراق، والبرنامج النووي الإيراني، وخطط إيران لاستخدام العامل المذهبي في منطقة الخليج، والأخطار التي تتعرض لها تركيا بسبب محاولة استغلال إيران للعامل المذهبي فيها تستلزم من قادة البلدين الانتباه لهذه الخطط وإيجاد الخطط المضادة لها للتقليل من خطرهما.

٤- الأوضاع في العراق ستمثل تهديداً مستقبلياً على أمن البلدين، سواء فيما يتعلق بمستقبل وحدة العراق ووضع كردستان العراق مستقبلاً، أو أنشطة حزب العمال الكردستاني بالنسبة لتركيا، ووجود حكومة عراقية غير صديقة للمملكة ومتعاطفة مع إيران، بالإضافة إلى عامل تطور صناعة النفط والغاز العراقية وتأثيراتها المستقبلية على أسعار النفط خلال العقد القادم..

٥- تعثر عملية السلام، واستمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلي، خاصة في القدس الشرقية والمشاريع التي تهدد الحرم القدسي، واستمرار الانشقاق الفلسطيني، وحصار غزة تمثل تحدياً أمام قيادتي البلدين يتطلب منهما بذل جهود وتنسيق أفضل وصولاً لدعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة في إطار حل الدولتين.

موضحاً أن حكومتي البلدين دأبتا على تعميق التشاور والتعاون بشأن القضايا الإقليمية وتبادل الزيارات رفيعة المستوى بانتظام، إضافة إلى استمرار التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والثقافية والأمنية والقانونية، خاصة في مكافحة الإرهاب والجرائم، مشيراً إلى أهمية المنتدى السعودي التركي الأول، وإسهامه في تعميق العلاقات بين البلدين.

وعقب الافتتاح بدأت جلسات المنتدى، حيث ناقشت الجلسة الأولى الموقف الإقليمي تجاه الملف النووي الإيراني، وتم خلالها عرض ورقتين بحثيتين حول الملف النووي الإيراني، وفي اليوم الثاني عقدت ثلاث جلسات عمل حول عملية السلام في الشرق الأوسط والعراق.

واختتم المنتدى جلساته بملف العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث ألقى المستشار والخبير في الشؤون التركية عبدالله بن هاجس الشمري ورقة عن «العلاقات السعودية التركية... وجهة نظر سعودية» وألقاها من الجانب التركي أستاذ العلوم السياسية بجامعة بلكنت بأنقرة الدكتور محمد عاكف كرجي.

الجدير بالذكر أن الملك عبدالله قام بزيارة إلى تركيا عام ٢٠٠٦م؛ وهي أول زيارة من نوعها منذ ٤٠ عاماً، وكانت نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، كما تلقت هذه العلاقات زخماً جديداً من خلال زيارة الرئيس التركي عبدالله غول للسعودية في ٢٠٠٩م.